

دروس "التيتانيك" الخمسة لـ "سفينة الجزائر"

تحت عنوان **"تنمية اقتصادية وخلق مناصب الشغل"**، أطلقنا يوم السبت 26 مايو، الشطر الأول من سلسلة مقالات موضوعاتية، تستمر إلى غاية 5 يوليو، تاريخ خمسينية الاستقلال. هذه الأعمال التي ستنتشر على الموقع الإلكتروني: www.nabni.org، سيتم تجميعها ضمن تقرير **"الجزائر 2020: حصيلة، تصور وآفاق من قبل أجيال الاستقلال"**، كنتاج لمبادرة المواطنة التشاركية **"نبي"**. لقد استعملنا صورة **"التيتانيك"**، هذا الهيكل الضخم، الذي وعلى الرغم من قوته الهائلة، إلا أنه تحطم منذ حوالي قرن بسبب تصادمه مع جبل جليدي لم يتمكن من تجنبه نتيجة تقويته فرصة الانعطاف في الوقت المناسب.

إن قصة هذه الكارثة غنية جدا بالدروس، وهي شبيهة جدا بالوضع الحالية لـ "سفينة الجزائر". نحن سنقف عند تلك الدروس من خلال سلسلة النصوص التي سترفق مع المقالات الموضوعاتية التي سنقوم بنشرها خلال الأسابيع القادمة بالتوافق مع فهرس تقرير **"الجزائر 2020"**.

صورة التيتانيك هذه، ستسمح لنا بتحديد طبيعة المنعطف الذي يتوجب على الجزائر القيام به. إن الجزء الظاهر من جبل الجليد هو بمثابة صورة نهاية الرفاه الجزائري القائم على الريع، وهو الذي يفرض علينا إطلاق مشروع تنموي يتسم بالجرأة والطموح من أجل تحقيق قطيعة مع المسار الحالي وإعادة توجيه دفعة السفينة الفتية التي عمرها 50 عاما نحو بر الأمان.

إن الخوف يكمن في أن يلقي نداء الاستغاثة من المواطنين نفس مصير رسائل التلغراف التي تلقاها التيتانيك عشية غرقه: هذه الرسائل تم تجاهلها من قبل مركز قيادة مقتنع تماما بأن جبال الجليد التي تم التحذير منها ليست بالقرب الذي يشكل أي تهديد...

الدرس الأول:

الاعتقاد بالقوة أو " الاحتياط الوهمي " بفعل 200 مليار دولار التي لا تتوفر عليها الدولة

قوة التيتانيك، والاحتياطات الضخمة من الفحم والاعتقاد بالسيطرة الذي يضمنه محرك قوي جدا، عوامل ساهمت في خسارتها. لقد أعتقد طاقمها أن الباخرة قوية وقادرة على تنفيذ مناورات سريعة لتجنب جميع الحواجز بفعل قوة توربيناتها.

لقد تلاشت أوهام القوة كلها في لحظة بروز جبل الجليد، فاسحة المجال أمام الحقيقة المرة لمجرد سفينة عاجزة عن تغيير مسارها بالشكل والسرعة المطلوبتين، وفي الحقيقة فإن التيتانيك لم تنعطف سوى بعد فوات الأوان.

إن من بين الأوهام التي من واجبنا التنبيه لها، هي تلك المتعلقة بحماية الـ200 مليار دولار التي تكون بحوزة الدولة لاستثمارها في الجزائر، إنها قصة يحتمل أن تكون الخدعة الأكبر. ما هو عدد المواطنين والشخصيات السياسية وحتى الخبراء، الذين طالبوا منذ سنوات "بجلب" هذه المبالغ إلى الجزائر من أجل إنفاقها أو استثمارها عندنا؟ ما هو عدد المطالب المشروعة التي تزعم أن الدولة غنية بفعل هذه الحجة (وجود هذه الـ200 مليار دولار)، هل من الأحسن وضعها تحت تصرف الاقتصاد الوطني أفضل من توظيفها في سندات الخزينة الأمريكية؟ كم من كاريكاتير جسد "بلدا غنيا بـ200 مليار دولار، وشعبا فقيرا" كم قرأنا ذلك على الصفحات الأولى للجرائد الوطنية والدولية؟

إن فكرة وجود " كنز " تتوفر عليه الدولة في الخارج، وكأنه حساب شخصي بالعملة الصعبة، هي نظرة خاطئة بكل أسف. إنه لا يوجد إطلاقا حساب ادخار يحتوي على 200 مليار دولار بإمكان الدولة حشده وجلبه إلى الجزائر. والسبب هو أن احتياطات الصرف هذه تم تحويلها إلى الدينار الجزائري. وهي موجودة بالجزائر، تتحرك في شريان الاقتصاد. إن الاحتياطي الوحيد الذي تملكه الدولة الجزائرية يوجد في صندوق ضبط الإيرادات، الذي يتوفر على ما تمكنت الدولة من "وضعه جانبا" خلال الأعوام الأخيرة نتيجة الفوائض في الجباية بالمقارنة مع الإنفاق. هذا الصندوق (صندوق ضبط الموارد) هو الوحيد الذي يشكل ادخارا وطنيا حقيقيا تحت تصرف الدولة بشكل فعلي. والذي تقارب قيمته 5400 مليار دج (ما يعادل 70 مليار دولار). وسنعود إلى هذه النقطة بالتفصيل.

لماذا لا تتوفر الدولة على 200 مليار دولار؟ لنأخذ مثالا بسيطا (وواقعيا) حتى نتجنب استعمال لغة الاقتصاديين التي ساهمت في تغذية الغموض وحافظت على الخطأ في تقدير حقيقي للثروة: مؤسسة صغيرة متخصصة في الإعلام الآلي مقرها الجزائر العاصمة، تمكنت العام 2010 من تصدير برنامج معلوماتية بقيمة 1000 دولار، وفي إطار احترامها الدقيق للقانون قام المشتري بتحويل 1000 دولار التي هي قيمة البرنامج الذي تم تصديره، وقام بنك الجزائر بتحويل المبلغ الى العملة المحلية الى ما يعادل 75000 دج ووضعها في الحساب البنكي لشركة الإعلام الآلي بالجزائر العاصمة. وبالتالي ما هو مصير مبلغ 1000 دولار؟ إنها ستضاف إلى مبلغ 200 مليار دولار من احتياطات الصرف التي يقوم بتسييرها بنك الجزائر والمودعة في الخارج. لكن ما يعادلها بالعملة الوطنية الدينار، 75000 دج في المثال السابق، تتواجد في حساب الشركة بالجزائر.

إذن والحال هذه اليوم، لا يمكن للدولة أن تطلب من بنك الجزائر بإعادة تحويل مبلغ 1000 دولار الذي يوجد في الولايات المتحدة مرة أخرى الى العملة الوطنية الدينار وضخه في الميزانية من جديد لإنفاقه، لسبب بسيط وهو أن المبلغ تم تحويله بمجرد دخوله الى الجزائر في المرة الاولى عند تسوية عملية التصدير من طرف مؤسسة الإعلام الآلي، إن "معادل قيمة العملية بالدينار" تم ضخها في الاقتصاد، كما أن الدولة قامت بأخذ حصتها من المبلغ في شكل ضريبة من هذه الشركة.

إن ما طبقته الدولة على مبلغ 1000 دولار لشركة الإعلام الآلي في المثال السابق، ينطبق تماما وحرفيا على ملايين الدولارات التي تجنيها مجموعة "سوناطراك" من تصدير المحروقات سنويا والتي قوم بنك الجزائر بتحويلها إلى الدينار الجزائري وحولها إلى حسابات الشركة، ثم تقوم الدولة بسحب هذه الدينارات من أجل تمويل نفقاتها ووضع الفائض جانبا في صندوق ضبط الموارد الذي أشرنا إليه سابقا.

بالنسبة لملايير الدولارات التي يحولها الزبائن الأجانب، فهي ليست ملكا لا لسوناطراك ولا للدولة، فهي تدفع مباشرة في احتياطات الصرف المملوكة لبنك الجزائر الذي يقوم بتوظيف هذا "الصندوق الخاص بالعملة الصعبة" في الخارج. إننا لا يمكن أن نطالب بنك الجزائر بتحويل تلك الاحتياطات الى الدينار الجزائري مرة ثانية ووضعها تحت تصرف الدولة. لقد تم ذلك بنفس الطريقة التي حصلت مع مؤسسة الإعلام الآلي في المثال السابق. إن معادل تلك المبالغ الناجمة عن التصدير موجود في الجزائر. بمعنى أن الدولة الجزائرية لا يمكنها جلب دولار واحد من الخارج مرة ثانية.

في هذه الحالة، أين تستعمل هذه الـ200 مليار دولار المودعة في الخارج؟ بكل بساطة، تستعمل في تزويد المتعاملين بالعملية الصعبة التي يحتاجونها لتسوية وارداتهم من الخارج. ولهذا تسمى "احتياطات الصرف". وعندما تريد شركة الإعلام الآلي المذكورة أو الدولة في حد ذاتها استيراد جهاز كمبيوتر مثلا، تقوم بتسوية الفاتورة بالدينار الذي يحوله بنك الجزائر إلى دولار باللجوء إلى احتياطات الصرف التي يملكها لدفع مستحقات المورد الأجنبي لجهاز الكمبيوتر المشار إليه. إن هذه الاحتياطات في حقيقة الأمر لا تصلح سوى لتسوية عمليات الاستيراد من الخارج للواردات الجزائرية. ومن الأهمية بمكان أن تكون الاحتياطات بالعملية الصعبة هامة، من أجل ضمان احتياجات البلاد، ومن أجل إعطاء ضمانات للشركاء الأجانب بأننا لن نجد متاعب مستقبلية في تسوية فاتورة وارداتنا من الخارج.

إننا اليوم في وضع أفضل بكثير مما كانت عليه الأمور سنوات 1990، ولكن لا يمكن بأي حال من الأحوال العودة للحديث مرة أخرى عن وضع مبلغ 200 مليار دولار تحت تصرف الدولة لاستثمارها في الجزائر. إذن إننا ببساطة أمام ثرة وهمية.

أين يتم توظيف احتياطات الصرف في الخارج؟ سؤال "هامشي" تقريبا. إذا كان مبلغ 200 مليار دولار لا يمثل "احتياطاً" حقيقياً تحت تصرف الدولة مرة ثانية، فلماذا كل هذه النقاشات حول مردودية توظيفها في الخارج؟ هذه قضية تقنية بدرجة أساسية. وهي هامشية تقريبا. الجزائر تحتاج اليوم إلى نموذج جديد للنمو المتنوع الذي يخلق مناصب الشغل وليس في حاجة لعملية صعبة إضافية.

إن رفع معدل الفائدة على توظيف هذه الاحتياطات من العملة الصعبة ليس أولوية. إن الحذر الحالي في مجال توظيف تلك الأموال هو خيار جيد. لأنه ليس من المناسب المخاطرة أكثر من أجل ربح المزيد من العملة الصعبة التي لن تساهم لا في خلق مناصب العمل ولا في تخفيض تبعيتنا للمحرقات، إن أولوياتنا توجد في مكان آخر.

هل يمكن استعمال جزء من احتياطات الصرف لشراء حصص في شركات أجنبية؟ خيار صندوق سيادي دولي في خدمة السياسة الصناعية.

كثيرون هم أولئك الذين يفكرون في أن سنوات الشك وعدم اليقين والأزمة الاقتصادية في الدول الصناعية توفر فرصا هامة لشراء حصص في شركات أجنبية. لماذا لا يمكن استغلال الفرصة لاستثمار جزء من الاحتياطات في الحصول على مجموعات دولية؟ إذا كان الهدف هو إيجاد توظيف أكثر مردودية لهذه الاحتياطات فلا داعي له وخاصة إذا كانت هناك مخاطر. المساهمات بدافع مالي في رأسمال

مؤسسات، هي عملية غير مضمونة ومن الخطر بمكان المغامرة بجزء من احتياطات الصرف بهدف تحقيق أرباح بالعملية الصعبة. أما إذا كان الهدف هو أن تصبح الجزائر مساهما في شركات دولية التي تستطيع من خلال استثماراتها في تحويل التكنولوجيا وتنفيذ سياسة صناعية محددة جيدا، فإن هذه التوظيفات تصبح إستراتيجية، والخطر الذي يرافها يمكن أن يكون مبررا. إن الورشة الثانية (#2) الخاصة بالتصور الاقتصادي للجزائر 2020 يقترح إنشاء بداية من العام 2015 صندوق سيادي دولي ليكون في خدمة سياسة صناعية (الورشة #5) تسمح بطريقة محددة وهادفة بالمساهمة في رأسمال شركات دولية في قطاعات إستراتيجية بهدف توجيه سياستها الاستثمارية نحو الجزائر للمساهمة في تنفيذ الإستراتيجية الصناعية. على أن يتم تزويد هذا الصندوق السيادي مباشرة عن طريق جزء من صادرات سوناطراك النفطية، قبل تحويلها إلى دينار جزائري وضخها في الاقتصاد الوطني كما يحدث حاليا. إن هذه الموارد ستكون "معقمة" (بمعنى أنها لن تكون من مصدر بالدينار الجزائري تم ضخه في الاقتصاد الوطني، أي أنها تتم في الخارج من مصدر بالدولار مباشرة)، مما يعطي ميزة تجنب الآثار السلبية للسيولة العالية التي تولدها سوناطراك، التي أغرقت منظومة بنكية تعاني أصلا من فائض في السيولة.

إذا كان الاحتياطي الوحيد الذي تتوفر عليه الدولة هو صندوق ضبط الموارد بـ5400 مليار دينار التي تتوفر عليها، هل نحن في منأى عن عجز الموازنة؟ لا: الإنذار الثاني، قمة جبل الجليد.

ما تم ادخاره منذ إصدار القرار الحكيم بتأسيس صندوق ضبط الموارد هو مبلغ معتبر. هذه الاحتياطات ستبلغ نهاية 2012 ما يعادل 29% من الناتج الوطني الخام. ولا ننسى احتساب الدين العمومي ضمن هذا المبلغ، حتى نستطيع أخذ فكرة سليمة عن الادخار الحقيقي الذي يصبح بعد سحب الدين العمومي 19% من الناتج الوطني الخام. لكن الارتفاع الهائل في حجم نفقات التسيير منذ 2010 أصبح يهدد بطريقة جادة احتياطات صندوق ضبط الموارد الذي تم تكوينه بحذر منذ سنوات. لقد تم تأسيسه لتغطية "السنوات العجاف" التي تهددنا، وليس لاستخدامه في الوقت الذي يفترض أن تكون بحبوحتنا المالية في وضع جيد. وبعبارة أخرى، يجب أن نتعزز احتياطات صندوق ضبط الموارد في زمن البحبوحة المالية، وأن نتراجع وقت الأزمات.

إن الأمر هنا لا يتعلق بانتقاد الزيادات التي حصلت في الاجور والتي يمكن أن يبرر جزء هام منها بأنها مجرد عمليات استدراك للتأخر المسجل، ولكن الأمر يتعلق بالتنبيه لغياب الحذر في رفع النفقات بدون آفاق لتتويع الاقتصاد ونمو في الموارد. كما لا يتعلق الأمر أيضا بالتشكيك في الحاجة الى تطوير البني التحتية، ولكن بالتنبيه الى

ضرورة تنفيذ إصلاحات تمكن من تعظيم أثار هذه المشاريع العمومية الضخمة على الاقتصاد الوطني.

في العام 2011 وللمرة الأولى، لم تغطي الموارد العادية للدولة (من مصادر غير نفطية) أجور الموظفين. رغم البجوحة المالية، وأسعار النفط العالية، ستكون 2012 السنة الرابعة على التوالي لعجز الموازنة.

لا يمكن أن تحقق الجزائر توازنا في موازنتها السنوية إلا إذا كانت أسعار النفط عند 110 دولار للبرميل (لقد كان مستوى التوازن عند 75 دولار سنة 2009 و40 دولار فقط سنة 2006).

إن سيناريو استقرار أسعار النفط في المستوى الحالي سيخفض احتياطات صندوق ضبط الموارد الى 15% من الناتج الوطني الخام سنة 2016 (مقابل 29% حاليا)، ويخفض الادخار الصافي للدولة الى 8% (مقابل 19% حاليا).

إن الخطورة ستكون عالية جدا في حال نزول أسعار النفط إلى 70 دولار للبرميل، وهو مستوى متوقع، عندها سينهار مستوى احتياطات صندوق ضبط الموارد الى 4 بالمائة فقط من الناتج الوطني الخام سنة 2016، وفي هذه الحالة سيكون الادخار الخام للدولة في مستويات سلبية عند ناقص 21%. وهو ما يذكرنا بالحال التي كانت عليها البلاد سنة 1985، انه علينا ملاحظة التباطؤ التي سجلته اقتصاديات كل من الهند والصين والأزمة في أوروبا والاكتشافات المسجلة في غاز الشيبست والحقول الجديدة. إن نزول أسعار النفط الى مستويات ضعيفة نسبيا ليس خيالا.

جبل الجليد أمامنا، إنه يظهر جليا. لا يمكننا تجاهله. يجب الشروع في الانعطاف وبشكل عاجل: يجب قطع الحبل السري للريع، وتنويع الموارد الجبائية، ووضع نظرة اقتصادية متناغمة، وجعل العمل في مصاف الأولويات الوطنية، وإصلاح الحكامة الاقتصادية في العمق: إنها الأعمدة الأربعة الرئيسية للنظرة الاقتصادية الجزائرية **2020.**

إن احتياطي مدخرات جزئه الأكبر مهدد بالتجفيف خلال 4 سنوات. وكنز افتراضي بـ200 مليار دولار، هي أوهاام يجب التنبيه من عواقبها. هناك تهديدات لسفينتنا الجزائر. يتبع...

مبادرة نبني -